الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/WG.2/Report
2 July 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

# تقريـر

## استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدُّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً
## عمَّان، 27 و28 أيار/مايو 2024

**موجـز**

نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في عمَّان، يومي 27 و28 أيار/مايو 2024، استشارات إقليمية لبعض منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدُّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، وذلك بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع المركز الدنماركي للبحث والمعلومات عن الجندر والمساواة والتنوّع (كفينفو).

وقد استعرض المشاركون التقدُّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني. وشدّدوا على مساهمات هذه المنظمات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي تحقيق الإنجازات ذات الصلة، وتحديد أبرز العوائق والتحدّيات وانعكاساتها على دور هذه المنظمات في تحقيق التقدُّم المنشود، وتبيان الأولويات والرؤى المستقبلية. وأجمعت ممثلات المجتمع المدني في ختام الاجتماع على عدد من الرسائل التي وجهتها الى صانعي القرار في الدول العربية، والهيئات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية.

ملاحظة: جرى تدقيق المراجع والأرقام حيثما أمكن.

**المحتويات**


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | 2-1 | 3 |
| **أولاً- مواضيع البحث والنقاش** | 61-3 | 3 |
| ألف- المراجعة الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030 | 13-3 | 3 |
| باء- التقدُّم المُحرَز عبر المجالات الحاسمة ضمن الأبعاد الأول، والثاني والثالث | 31-14 | 5 |
| جيم- التقدُّم المُحرَز عبر المجالات الحاسمة في الأبعاد الرابع والخامس والسادس | 39-32 | 9 |
| دال- مجموعات العمل حول الأبعاد الستة | 47-40 | 11 |
| هاء- الأزمات ورد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين | 60-48 | 12 |
| واو- الاختتام | 61 | 15 |
| **ثانياً- تنظيم الأعمال** | 76-62 | 15 |
| ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده | 62 | 15 |
| باء- الافتتاح | 74-63 | 15 |
| جيم- الحضور | 75 | 18 |
| دال- جدول الأعمال | 76 | 18 |


**المرفقات**


المرفق الأول- قائمة المشاركين ..... 19
المرفق الثاني- برنامج عمل الاستشارات الإقليمية ..... 22

## مقدمـة

1- نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في عمَّان، يومي 27 و28 أيار/مايو 2024، استشارات إقليمية لبعض منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدُّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً وذلك بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع المركز الدنماركي للبحث والمعلومات عن الجندر والمساواة والتنوّع (كفينفو).

2- تندرج هذه الاستشارات الإقليمية ضمن برنامج عمل يتضمن تنفيذ مجموعة من الأنشطة تحضيراً لإعداد واعتماد التقرير العربي الإقليمي حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً. والهدف منها عرض ومناقشة التقدُّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني. وقد شدَّد المشاركون على مساهمات هذه المنظمات في تنفيذ إعلان بيجين وتحقيق الإنجازات ذات الصلة، وتحديد العقبات والتحدّيات الرئيسية وانعكاساتها على تحقيق التقدُّم المأمول، بالإضافة إلى تحديد الأولويات والرؤى المستقبلية والتوصيات التي من شأنها التعجيل في تنفيذ إعلان بيجين في المنطقة العربية. كذلك كان الهدف من الاستشارات تحديد خطوات وآليات المتابعة على المستويين الوطني والإقليمي بغية تنسيق الجهود. واتفقت ممثلات المجتمع المدني المشاركات على عدد من الرسائل التي تهدف إلى التسريع في تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين في المنطقة العربية

## أولاً- مواضيع البحث والنقاش

### ألف- المراجعة الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030

3- قدَّمت السيدة سلمى النمس، وهي مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين بالإسكوا، مداخلة هدفت من خلالها إلى عرض مسارِ مراجعة بيجين بعد ثلاثين عاماً والهدفِ الأساسي من الحوار مع المجتمع المدني. كذلك استعرضت نبذة عن المسار التاريخي الذي سبق اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأشارت إلى المجالات الحاسمة لإعلان ومنهاج عمل بيجين وغاياته. فأوضحت أن منهاج بيجين طرح عدداً من القضايا للمرة الأولى ومنها المرأة والنزاع المسلح، والمرأة والصحة. وأشارت إلى أن الإعلان يتسم بالشمولية، ويركّز على فكرة التقاطعية والشراكة. ومن ثم تطرقت إلى المراجعات الدورية لمنهاج عمل بيجين في الأمم المتحدة كل خمس سنوات، مشيرة إلى أنَّ الهدف منها رصد الانجازات وتحديد الثغرات خلال السنوات الخمس السابقة. كما تناولت تقاطع منهاج عمل بيجين مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تسعى لربط المنظور الإنمائي بحقوق الإنسان بحيث أصبح أمامنا مساران متشابكان هما مسار إعلان ومنهاج عمل بيجين ومسار التنمية. كما عرَّفت بالخطوات المتبعة في المراجعة الإقليمية لبيجين، وبأقسام المذكرة التوجيهية والمحاور الستة التي سيتم العمل عليها لتقديم رسائل لصانعي السياسات موضِحةً أهم النقاط التي ستقود النقاش حول دور المجتمع المدني والتحدّيات التي أثرت على التقدُّم المُحرَز وكذلك الخطاب المضاد لحقوق المرأة.

4- وبالنيابة عن السيدة لوبا بانرجي، وهي مديرة قسم المجتمع المدني في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ألقت السيدة سيمون إليس أوليتش-أولونيا كلمة عبَّرت فيها بداية عن أسف السيدة يانرجي لعدم تمكنها من المشاركة في الحوار المهم حول الاستعراض الإقليمي لبيجين +30 في عمَّان. وأشارت إلى أن

الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والمقرونة بالذكرى العاشرة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2025، تشكِّل فرصة هامة لتعزيز الجهود نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وبيَّنت أنَّ أي بلد لم يتمكن، بالرغم من مرور 30 عاماً على إعلان بيجين، من تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، بل ما زالت النساء والفتيات يعانين من آثار متفاوتة من عدم المساواة والتمييز. ونبَّهت الى أنَّ استمرار الاتجاهات الحالية ينبئ بأن يستمر الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في التأثير على ملايين النساء والفتيات بحلول عامي 2030 و2050.

5- كذلك ركّزت المتحدثة على أهمية المساءلة وتوفير الموارد وإعادة الالتزام بحقوق النساء والفتيات في كل مكان. وأوضحت أن هذه الفترة تُعتبر حاسمة لتعزيز المساءلة، وإعادة التزام الجهات المسؤولة بتلبية احتياجات النساء والفتيات، خاصة الشابات. وشدَّدت على ضرورة الدعوة بقوة إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان للنساء، وتوفير مزيد من الموارد لدعم عملهن في ظل تزايد التحدّيات مثل الصراعات، وأزمة المناخ، والتطوّرات التكنولوجية. ومن هنا أكدت على أهمية عمليات المراجعة الوطنية والإقليمية المخطَّط لها في عام 2024، والتي تُعتبر فرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

6- وفي ختام الكلمة، أشارت المتحدثة إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجان الإقليمية الخمس للدول الأعضاء في عمليات الاستعراض والتقييم الوطنية، والتي ستُتوَّج باجتماعات بيجين +30 الإقليمية. وأوضحت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستنجز تجميع التقارير الوطنية وإعداد التقرير العالمي للأمين العام الذي سيتضمن القضايا الناشئة التي أثرت على تنفيذ منهاج عمل بيجين. وكررت دعوتها إلى ممثّلات منظمات المجتمع المدني للتعاون بهدف تزويد الدول وأصحاب المصلحة بخارطة طريق عن مجالات التنفيذ السريع بغية تحقيق مكاسب قابلة للقياس بحلول عام 2030. وأكدت أخيراً على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل في صلب الجهود الرامية إلى تعبئة الحكومات والمجتمع المدني بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين كحقيقة معيشية للجميع.

7- وتناولت السيدة سيمون إليس أوليتش-أولونيا، وهي المستشارة الإقليمية للحوكمة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مجالات انخراط منظمات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة في مسارات مراجعة بيجين +30، حيث أوضحت سُبُل الدعم الفني واللوجستي الذي تقدِّمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الدول من خلال المكاتب الوطنية بدعمها المشاورات الوطنية للمجتمع المدني. وعلى المستوى الإقليمي، أشارت إلى التعاون في إعداد التقرير الإقليمي الحكومي، وإلى دعم المجتمع المدني على المستوى الإقليمي من خلال إتاحة الفرصة لتقرير موازٍ إقليمي للمجتمع المدني، بالإضافة إلى دعم المجتمع المدني من خلال المشاركة في الفعاليات الدولية الخاصة ببيجين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وأكدت على أهمية شروع المجتمع المدني بالمشاورات والتنسيق مع الجهات الحكومية.

8- وقدَّمت السيدة ندى دروزة، وهي رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، عرضاً عن الإصلاحات التشريعية في المنطقة العربية من خلال منصَّة العدالة بين الجنسين والقانون. وركّزت على التقدُّم في المجال التشريعي في المنطقة العربية منذ عام 2020 في مجالات التنمية الشاملة، والرخاء المشترك والعمل اللائق، والقضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية بالتركيز على الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية، ومجال المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، والإطار الدولي، والإطار الوطني في مجال المجتمعات المسالمة التي لا يُهمَّش فيها أحد. وقد رصدت في العرض أهم التطوّرات والفجوات التشريعية في عدد من البلدان في تلك المجالات.

9- وقدَّم السيد ماجد عثمان، وهو المستشار الرئيسي لإعداد التقرير العربي الموحّد حول التقدُّم المُحرَز بيجين+30، عرضاً حول التقدُّم المُحرَز بشأن واقع المرأة، ومؤشرات التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

وقد تناول في العرض الوضع الراهن في المنطقة العربية مقارنةً بمناطق العالم المختلفة، والوضع الراهن في الدول العربية من خلال مؤشرات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الفجوات المعلوماتية التي تحول دون قياس التقدُّم المُحرَز. وأوضح التقدُّم المُحرَز في عدة مجالات على صعيد التمكين الاقتصادي للمرأة، والحماية الاجتماعية، ومشاركة المرأة في صنع القرار، والتمكين السياسي للمرأة. كذلك استعرض خلاصة حول واقع المرأة العربية وما يواجهه من تحدّيات تنموية وجيوسياسية طرأت خلال السنوات الخمس الماضية منذ المراجعة الأخيرة (بيجين +25) وضرورة معالجتها.

10- وفي النقاش الذي تلا العروض حول دور المجتمع المدني والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيّين في التنفيذ والمراجعة، أشارت المشاركات إلى تقلُّص دور المجتمع المدني وتعرّضه للهجمات إمّا بشكل مباشر أو من خلال إخضاعه لعدد من القيود، وإلى دور المنظمات الأممية في تقديم الدعم الذي تراجع بسبب تلك القيود وأدّى إلى نقص في الطاقات البشرية في المجتمع المدني. كما أشارت المشاركات إلى أن المراجعة الدورية لمنهاج عمل بيجين هي مراجعة حكومية بطابعها وتنقصها الإجراءات الواضحة لدمج منظور المجتمع المدني إن من حيث إعداد التقرير الحكومي أم من حيث التنفيذ.

11- كذلك ناقشت المشاركات عدم جدوى المؤشرات الكمية، ودعون إلى أهمية تطوير مؤشرات نوعية توضح بنى وجذور عدم المساواة، وإلى عدم الاكتفاء بمؤشرات كمية ينتج عنها بيانات عامة فحسب، وإلى صبّ الاهتمام الأكبر على تطوير المؤشرات الكيفية بهدف إتاحة تحليل أعمق حول أسباب عدم المساواة وتأثيراتها. وشدَّدن على ضرورة إعادة النظر في المعايير المستخدَمة في تحقيق تلك المؤشرات، كما أكدن على أهمية استحداث مؤشرات مختلفة حول المساواة بين الجنسين للدول التي تعاني من النزاعات المسلحة.

12- وأشارت المشاركات إلى التحدّي المتمثِّل في التضارب أحياناً بين مصادر البيانات الصادرة عن الجهات الوطنية، وهذا يقلِّل من مصداقيتها ويصعِّب سهولة توفرها. لذلك، ارتأين أنَّ اعتبار مراصد المنظمات النسوية كأحد المصادر المعترف بها للبيانات قد يكون مهماً، خاصة وانها مبنيةٌ على منهجية تحليلية وواقعية. كذلك شدَّدن على أهمية تضافر الجهود الأكاديمية ومراكز الأبحاث مع منظمات المجتمع المدني. وأشرن إلى التحدّي المتمثِّل في وضع محاذير على إجراء البحوث والعمل الميداني من خلال فرض قوانين تنظِّم الأنشطة الأهلية.

13- وفي ختام الجلسة، أكدت المشاركات على أن إضعاف دور المجتمع المدني في تقديم تحليل نقدي لقضايا عدم المساواة بين الجنسين ناجم عن شيطنة مفاهيم ومصطلحات عديدة خاصة بالمساواة بين الجنسين. كذلك أشرن إلى أن الوقت الحالي يشهد تراجعاً في القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وإلى الحاجة إلى رؤية جديدة، وإلى استحداث مؤشر يقيس مدى مشاركة المجتمع المدني. كما أكدن على أهمية إيجاد حلول فاعلة، ووضع آليات لتنفيذ القوانين التي وإن بدت منسجمة مع المعايير الدولية لا يمكن تطبيقها في غياب الآليات التنفيذية.

## باء- التقدُّم المُحرَز عبر المجالات الحاسمة ضمن الأبعاد الأول، والثاني والثالث

14- توزّعت الجلسة الثانية من اليوم الأول على حلقتين نقاشيتين، تضمنت الأولى عروضاً ومداخلات تغطي التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق والقضاء على الفقر، والحماية والخدمات الاجتماعية في حين تخصَّصت حلقة النقاش الثانية بالتحرر من العنف، والوصم، والقوالب النمطية بما يشمل العنف ضد النساء والفتيات في وسائل الإعلام والتكنولوجيا، وجهود مكافحة العنف المنزلي، والعنف ضد المرأة في المجال العام والسياسية. وكانت السيدة وجيهة البحارنة، من جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، هي من أدار أعمال حلقة النقاش الأولى حيث قدَّمت المتحدثات في هذه الجلسة.

15- قدَّمت السيدة ليندا الكلش، من جمعية تمكين المساعدة القانونية وحقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، مداخلتها حول تجربة المجتمع المدني في مجال العمل اللائق والحماية الاجتماعية، حيث أشارت إلى أهمية التعديلات التشريعية التي تشمل المساواة في الأجور بين الجنسين، وعدم التمييز في الأجر بين النساء والرجال، بالإضافة إلى قضايا مثل القوانين المتعلقة بالتحرُّش الجنسي وحقوق العمل الخاصة بالحضانة وإجازة الأبوة. فأشارت إلى أنّ الخطط والاستراتيجيات المعتمدة في هذا السياق لا تلغي التحدّي الأساسي الذي يكمن في تنفيذها تنفيذاً فعّالاً.

16- وركّزت السيدة خلود التميمي، من جمعية "مودة" في المملكة العربية السعودية، في عرضها على مجالات تمكين المرأة السعودية، والاستفادة من برامج التمكين المتاحة في المملكة في ضوء رؤية المملكة 2030، وعلى الفرص المتاحة ضمنها مثل توفر المواصلات العامة والحضانات، وأكدت على الحاجة الملحة إلى نساء في مراكز صنع القرار، وإلى توحيد الاستراتيجيات بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية بما يضمن تحقيقاً فعّالاً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

17- اختُتم المحور الأول من حلقة النقاش الأولى بمداخلة السيدة نهاد أبو القمصان، من المركز المصري لحقوق المرأة في مصر، التي استعرضت الثورة التشريعية التي مرّت بها الدول العربية ودورها في استخدام الضغوط لتعزيز التشريعات المتعلقة بالأسرة وقانون الأحوال المدنية وما أسهمت به في تعزيز حقوق المرأة وتحسين وضعها الدول العربية مثل ما جرى في المملكة العربية السعودية وخارجها. كما أشارت إلى الحاجة إلى تحسين القوانين التمييزية، وتقديم الحماية القانونية الكافية للمرأة في مجالات متعدِّدة مثل حقوق العمل والسفر. وتطرقت الى مجموعة من الأمثلة على القوانين التمييزية التي تعيق عمل المرأة، ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. فاعتبار الرجل مثلاً وحده رب الأسرة يُمْعِنُ في إعاقة عمل المرأة. وأكدت أن مكافحة البطالة لا تقتصر على سنِّ القوانين التي تكفل المساواة بين الجنسين، وإنما يجب أن تتعداها إلى توفير بيئة عمل أكثر تفضيلاً للمرأة. ففي مصر مثلاً لا تتوفر حضانات كافية لتمكين جميع النساء من دخول سوق العمل. وبالتالي، فإن التعديلات القانونية تشكِّل خطوة خجولة نحو التقدُّم، ويبقى التنفيذ والتطبيق هما التحدّيان اللذان يشوبان التعديلات القانونية.

18- وأكدت المشاركات اللواتي شاركن في المداخلات أنَّ التعديلات القانونية تُعتبر عموماً خطوة إيجابية نحو التقدُّم، إلا أن التحدّي يتمثل في تحقيق التوازن بين النصوص القانونية وبين فعالية تطبيقها في الواقع، وهذا يتطلب تعزيز الآليات والمؤسسات المعنيّة بتنفيذ هذه النصوص. كما أكدن أن غياب المؤشرات حول النساء في البلدان التي تعاني من نزاعات، والنازحات والمهاجرات، والمجتمعات المضيفة يعيق القدرة على توفير البرامج ذات الصلة، هذا بالإضافة الى أن غياب المساواة بين الجنسين وحرمان النساء من إرثهن بسبب العادات يسهم في إفقارهن. وطرحت المشاركات تساؤلات حول إمكانية الاستفادة من التشريعات الجديدة في بعض الدول العربية التي تعزّز المساواة بين الجنسين بغية نقل تجارب هذه الدول إلى دول عربية أخرى.

19- وفي إطار الردود على مداخلات المشاركات، أكدت السيدة ليندا الكلش أن العمل بنَهج استراتيجي مسألة أساسية. أما السيدة خلود التميمي فأشارت إلى أن بعض المجموعات داخل المجتمع السعودي لم تكن تؤيّد التغيير. بالتالي، وبالرغم من أنّ القانون أصبح يسمح بسفر المرأة من غير أي عوائق، إلا أن العائلات قد تضع العوائق وتمنعهنّ من السفر. لذا، على المجتمع المدني الاضطلاع بدور مهم في زيادة الوعي بفائدة هذه التغييرات الشرعية. واختتمت السيدة نهاد أبو القمصان بالتأكيد على أن الأعراف الاجتماعية تعيق تطبيق القوانين. فالنصوص التمييزية الخاصة بالحصول على الميراث أصبحت لاغية، ولكنَّ نسبة الأراضي المسجَّلة باسم النساء

لا تزال حتى اليوم لا تتخطى 3 في المائة. وفي هذا تأكيد على الحاجة مرة أخرى على ضرورة أن تترافق التعديلات التشريعية مع تغييرات اجتماعية الطابع وتوعية بين أفراد المجتمع.

20- تمحورت حلقة النقاش الثانية من الجلسة الأولى حول التحرُّر من العنف، والوصم، والقوالب النمطية. وكان الهدف منها النظر إلى صورة النساء في الإعلام، والعنف ضد النساء، وآليات التصدّي للعنف المنزلي، والعنف في الحيّز العام، ومناقشة التقدُّم المُحرَز من ضمن مقاربات عمل المجتمع المدني الذي يشكِّل جزءاً فاعلاً ورئيسياً من العناصر التي تدخل في مسألة العنف ضد النساء تحديداً. وقد أدارت الجلسة السيدة هادية بالحاج، وهي من منظمة كوثر، حيث دعت المتحدثات الأربع الى تقديم مداخلاتهن حول التجارب الوطنية للمجتمع المدني في مناهضة العنف. ثم أدارت الحوار مع بقية المشاركات حيث أُتيحت لهن الفرصة لطرح الأسئلة ومناقشة مواضيع العنف، والوصم، والقوالب النمطية.

21- أكدت السيدة زويا روحانا، من منظمة كفى عنف واستغلال في لبنان على الدور المحوري الذي أدَّاه المجتمع المدني في تحقيق الإنجازات التشريعية إن على مستوى تنفيذ حملات المناصرة والمدافعَة وبناء التحالفات والشراكات مع المنظمات الدولية والأحزاب السياسية والقضاة والخبراء القانونين، أم من خلال حملات رفع الوعي التي شملت كافة المناطق اللبنانية أو مساعدة المؤسسات الحكومية على إضفاء الطابع المؤسسي على عملها بما يخدم ويكرّس الدور الذي يجب أن تؤدّيه في الحدّ من العنف، أم من خلال الخدمات المتخصِّصة والتنسيق ضمن نُظُم الإحالة. وركَّزت على أن العوائق والتحدّيات التي لا تزال تواجه تحقيق التقدُّم في مجال مكافحة العنف عديدة، ومنها بعض القوانين التمييزية التي تتعارض مع نصوص قانون مكافحة العنف، كالقضايا المتعلقة بحق المرأة في إعطاء جنسيتها اللبنانية لزوجها وأولادها، وحماية الطفلات والأطفال من التزويج المبكر، وغياب قانون موحّد للأحوال الشخصية. ويقابل هذا النقص التشريعي نقص في الموارد المالية والبشرية، وهذا يحول دون تنفيذ المؤسسات الرسمية البرامج والخدمات الموجَّهة نحو مكافحة العنف. وعزت السيدة روحانا مختلف هذه العوائق الى سلطة القوى السياسية الطائفية التي حكمت لبنان منذ اتفاق الطائف، والتي تحرص على إبقاء حقوق المؤسسات الطائفية حيث أبقت على صلاحيتها في التحكم بكل ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

22- وتطرقت السيدة روحانا في مداخلتها الى التحدّيات وأشكال العنف التي تواجه النساء الناشطات في المجال السياسي، والمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث أبرزت أن النساء يواجهن التهديد والتشهير، والتحرُّش والاعتداء الجسدي أو الابتزاز الإلكتروني، والتمييز، والتحيّز المبني على أساس الجنس. واقترحت بعض التداخلات التي قد تسهم في معالجة هذه التحدّيات ومنها إقرار قوانين ذات صلة، وتعزيز الوعي بأهمية مشاركة النساء في الأنشطة السياسية، والتثقيف حول حقوق المرأة وضرورة حمايتها من العنف، والضغط على الحكومات لاتخاذ التدابير وتشديد العقوبات اللازمة.

23- وقدَّمت السيدة أميرة بهبهاني، من فريق حملة إلغاء المادة 153 وفريق إيثار التطوعي في الكويت، عرضاً حول دور المجتمع المدني في الكويت في مناهضة العنف ضد المرأة وخاصة لإلغاء مادة القتل بداعي الشرف في القانون الجزائي الكويتي. ونوَّهت بالوعي المجتمعي اللافت بشأن القتل بداعي الشرف رغم عدم تمكن المجتمع المدني حتى اليوم من إحراز التقدُّم المرجو لجهة التعديلات القانونية اللازم اعتمادها. فقد ساهم هذا الوعي الذي اقترن بالعمل الدؤوب الذي أنجزه أعضاء المجتمع المدني (بما فيه تعاونهم مع أعضاء مجلس النواب) في إقرار قانون الحماية من العنف الأسري في عام 2020، إلا أنَّ إقرار هذا القانون واجهه رفض ملحوظ أدّى الى تأخير صدور اللائحة التنفيذية الخاصة به. وشدَّدت على أن دور المجتمع المدني لم يتوقف عند مرافقة مراحل إقرار القانون وواكب بقية المراحل بما فيها توفير المعلومات، وتعريف الضحايا بالخدمات المتوفرة.

24- تناولت السيدة سارة الودغيري، من الجمعية الديمقراطية للمرأة المغربية، في مداخلتها العنف ضد النساء والفتيات الذي يشكِّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان للمرأة، ويمسُّ كرامتها وحقها في المواطَنة الكاملة. وأكدت أن العنف المبني على نوع الجنس يعكس تجذُّر النظام الأبوي في مجتمعاتنا ومؤسساتنا، ويُعَدُّ آلية ممنهجة هدفها حرمان المرأة من حقوقها، ومنع تحرُّرها ونهوضها، فيفرض تبعيتها الدائمة للرجل في جميع المجالات. وبيَّنت أنَّ مواجهة هذه الظاهرة تفرض اعتماد مقاربة شاملة تأخذ التقاطعية بين الهوية والمكونات الأخرى في الاعتبار، وهذا يتطلب تنويع طُرق فهمنا وتعاملنا مع العنف. وقد استندت في مداخلتها إلى محورين رئيسيين حيث تركَّز الأول على مسار النضال النسائي ضد العنف المبني على التمييز بين الجنسين، بينما تمحور الثاني حول الوضع الحالي للنساء في المغرب من خلال القانون 103.13 ومدوَّنة الأسرة.

25- أما مسار النضال النسائي ضد العنف في المغرب فقد مرَّ بثلاث مراحل أساسية حيث امتدت المرحلة الأولى من ثمانينات إلى تسعينات القرن الماضي، وشهدت على تأسيس أولى الجمعيات النسائية التي ركّزت على تعليم النساء وتمكينهن اقتصادياً. فقد لاحظت المناضلات حينها توجُّه النساء من ضحايا العنف إلى هذه الجمعيات، وهذا أدّى إلى إنشاء مراكز الاستماع والتكفُّل بالضحايا، مثل مركز نجمة الذي أسسته الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في عام 1997. أما المرحلة الثانية فقد تميَّزت بكسر حاجز الصمت حول العنف من خلال إنشاء تحالفات مثل شبكة إناروز في عام 2005 التي ضمت 50 جمعية ومركز استماع. وقد عملت هذه الشبكة على توحيد الجهود، وتوفير تقارير إحصائية سنوية حول العنف. وأما المرحلة الثالثة فقد ركّزت على تغيير القوانين التمييزية، مثل تعديل المادة 475 من القانون الجنائي وذلك بعد حادثة انتحار الطفلة أمينة الفيلالي في عام 2012.

26- أما بخصوص الوضع الحالي للنساء في المغرب، فقد أصدر المغرب في عام 2018 القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء بعد نضال طويل للحركة النسائية، غير أن نواقص عديدة تشوب هذا القانون إن في مجال التعريفات، حيث يغيب عن القانون التعريف الدولي للعنف المبني على نوع الجنس ومفهوم التمييز، أم في مجال الوقاية، حيث يفتقر القانون إلى أحكام تفصيلية تحدد تدابير الوقاية وتحديد المسؤوليات، أم في مجال الحماية، حيث لا يقدِّم القانون سوى تعريفات فضفاضة حول أنواع العنف ولا يحدِّد الأفعال الجرمية بوضوح. وأما بشأن العقاب، فالقانون يسمح بإسقاط الملاحقات القضائية بناءً على رغبة الضحية، وهذا يُضْعِفُ فعاليته. وأما في مجال جبر الضرر، فتتسبب تكاليف العنف في أعباء مالية ضخمة على الضحايا وعلى المجتمع حيث تُقدَّر التكلفة الإجمالية للعنف الجسدي والجنسي بحوالى 2.85 مليار درهم وفقاً للمندوبة السامية للتخطيط.

27- تطرقت السيدة تركية الواعر، من منظمة أطوار، في مداخلتها حول دور المجتمع المدني الليبي في مواجهة العنف ضد المرأة الى بعض أشكال العنف ضد المرأة مستشهدةً بمجموعة من الأرقام عن النساء والفتيات في وسائل الإعلام والتكنولوجيا وعن العنف الممارس ضدهن. فأشارت الى نتائج التقرير النصف السنوي الأول الصادر في 18 آب/أغسطس 2022 عن هيئة رصد المحتوى الإعلامي التي بيّنت أنَّ قضايا المرأة لا تحظى بالاهتمام الكافي في وسائل الإعلام، وغابت البرامج الموجَّهة نحو توعية المرأة في مجالات الصحة والعمل السياسي وحقوق الإنسان. كما أشار التقرير إلى معاناة النساء من التعنيف والتحرُّش الإلكتروني، وعدم مبادرة وسائل الإعلام إلى أي نوع من أنواع التوعية أو الدعم. كذلك أظهرت أنَّ القوالب النمطية عن المرأة في وسائل الإعلام تبرز في تصوير المرأة عادة في اضطلاعها بالأدوار التقليدية مثل الأمومة والرعاية المنزلية. وتركّز البرامج التلفزيونية والإذاعية على كيفية تحقيق التوازن بين الأنشطة المهنية والحياة المنزلية للمرأة، وترتبط الشخصيات النسائية في الإعلانات التجارية بمنتجات التنظيف والمواد الغذائية.

28- ثم تطرقت الى العنف الرقمي ضد النساء في ليبيا، وأشارت إلى دراسة علمية نُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2023 ورصدت أشكالاً وصوراً عن العنف الرقمي في ليبيا، مثل التحريض على العنف الجسدي

أو اللفظي، والتحرُّش الجنسي، والابتزاز الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية. وبيَّنت أنَّ الجوانب الإيجابية على مستوى التشريعات والسياسات والبرامج، كإنشاء الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي بموجب القرار رقم 752 لسنة 2021 التي أصدرت تقارير لرصد وسائل الإعلام ووضع توصيات لزيادة إشراك المرأة في الحياة الوظيفية والسياسية، وبالرغم من التضييق وتقييد عمل منظمات المجتمع المدني، قابله بروز دور متميّز تقوم به المنظمات في التوعية ومحاولة تغيير الصورة النمطية للمرأة وترافق مع ما قدَّمته الهيئات ووكالات الأمم المتحدة من دعم فني ومِنح لمنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ مشاريع وأنشطة تتعلق بالتوعية والمناصرة وبناء القدرات.

29- وختمت السيدة الواعر بالتأكيد على أن الإنجازات المحدودة دونها عوائق وتحدّيات وفجوات تبطئ التقدُّم في مناهضة العنف ضد المرأة. فالانسداد السياسي، وانعدام الأمن، وانتشار السلاح، والإفلات من العقاب، وغياب العدالة والتشريعات والقوانين الضامنة لحماية النساء من العنف، وصعوبة إنفاذ القوانين الحالية كلها تؤثر على قدرة المرأة على الاستفادة من الخدمات والعدالة.

30- وطرحت مجموعة آليات التصدّي للعنف المنزلي سؤالاً حول وجوب مناقشة موضوع المساواة من منظور مدني أو ديني. فأشارت إلى معوقات رئيسية تحول دون تعديل قوانين الأحوال الشخصية ألا وهي ارتباط هذه القوانين بمنظومة الاستبداد السياسي، وبصلب الصراع حول هوية الدولة، وبعدم تبيان مرجعية الدولة الكونية في تحديد العلاقة بين الجنسين. كما أشارت المجموعة إلى صعود اليمين عالمياً، وإلى دور قوانين الأحوال الشخصية في إعادة إنتاج الأدوار النمطية وعدم توازن السلطة بين الجنسين. وفي الختام، ذكرت المجموعة وجوب العمل على تجهيز مسودة خاصة بقوانين الأحوال الشخصية، وتنظيم حملات للمناصرة والتشبيك بين مختلف منظمات المجتمع المدني.

31- وتطرَّقت المجموعة الأخيرة حول الإعلام إلى الفارق بين الإعلام الكلاسيكي والإعلام الحديث، وأكدت على الدور الكبير الذي تؤدّيه منظمات المجتمع المدني في تطوير الإعلام. وختمت المجموعة بعدد من التوصيات تشكِّل ضرورةً لتوجُّه المجتمع المدني نحو إنتاج أدوات توعية، وإدماج طلاب الجامعات بالمجتمع المدني بغية استخدام وسائل الإعلام ,الاتصال الحديثة، ومراجعة سياسات المؤسسات الإعلامية، ورفع قدرات الإعلاميين، والمراقبة، ودعم النماذج الإيجابية المطروحة في وسائط الإعلام.

## جيم- التقدُّم المُحرَز عبر المجالات الحاسمة في الأبعاد الرابع والخامس والسادس

32- في الجلسة الثالثة من اليوم الأول، تضمنت حلقة النقاش مداولات حول المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، والمجتمعات المسالمة التي لا يهمَّش فيها أحد، والحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها حيث كانت للمشاركات مداخلات حول المرأة في مناصب صنع القرار، وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، ودور المرأة في العمل المناخي. وقد أدارت الجلسة السيدة عبير امنيمة.

33- فتحدثت السيدة عائشة صياد من الصومال عن دور المرأة في مناصب صنع القرار. وأشارت إلى أن النساء الناشطات في مجالات السلام والسياسة ومنظمات المجتمع المدني النسائية يشكِّلن جزءاً لا يتجزأ من جهود السلام والتعافي، لكنهن ما زلن يواجهن تحدّيات كبيرة بسبب التاريخ الإقصائي، والمساحة الضيقة المتاحة لهن للعمل في المجال العام. وأوضحت أنَّ الجهود المبذولة لضمان تمثيل النساء بنسبة 10 في المائة في انتخابات 2022 لم تحقّق الحد الأدنى المطلوب، وأن النظام الانتخابي غير المباشر يحرم النساء من المشاركة الفعلية. كذلك شدَّدت على أهمية تعديل قانون الانتخابات الفيدرالية بما يضمن مشاركة النساء، والمجموعات المهمَّشة، وأكدت أن الدستور الحالي لم يُعتمد اعتماداً كاملاً منذ 2012.

34- قدَّمت السيدة أميمة بن قليعة، من تونس، عرضاً عن الإنجازات التي تحقَّقت في مجال تشريعات المساواة، بما في ذلك حقوق المرأة، وقوانين العمل، والدستور، وقانون حماية العنف ضد المرأة. وأبرزت الشراكات الدولية والمحلية كعوامل مهمَّة لدعم هذه الإنجازات. وأشارت إلى التحدّيات التي تواجه تطبيق هذه التشريعات، مثل البطالة، والمعارضة القوية للمساواة في الإرث. وناقشت دور المجتمع المدني في الضغط على الحكومة والبرلمان لإدخال التعديلات التشريعية الضرورية، وتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، من خلال تدريب النساء على المشاركة وصنع القرار. كما نبَّهت إلى التحدّيات الثقافية، والاتجاهات النمطية، ونقص التمويل والدعم الفني للمجتمع المدني، مؤكدة أن العنف السياسي ضد المرأة يشكِّل عقبة كبيرة أمام انخراطها في العمل السياسي.

35- وتناولت سوزان عارف، من العراق، موضوع تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، مشيرة إلى أن المجتمع المدني أدّى دوراً محورياً في تبني الخطتين الوطنيتين الأولى والثانية. وأوضحت أن دخول داعش إلى العراق، والأزمة السياسية، والنزاعات أثرت على تطوّر الخطة الوطنية، ورغم ذلك أُنجزت خطة طوارئ في عام 2015. وأبرزت الإنجازات مثل الكوتا في عام 2005، وأشارت إلى سيطرة العقلية الذكورية على الأحزاب التي تكتفي بتقديم النساء عبر الكوتا من دون تحقيق تقدُّم فعلي. وتحدثت عن قانون الناجيات الإيزيديات الذي يتطلب من الناجية تسجيل دعوى قضائية، وهذا يُمْعِنُ في إظهار وصمة العار وفي الأثر النفسي السلبي. وشدَّدت أنَّ تحقيق أجندة المرأة والسلام غير ممكن في ظل القوانين التمييزية، وغياب منظمات المجتمع المدني عن صياغة جهود إعداد الخطة الوطنية الثالثة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

36- تحدثت السيدة سوسن زكزك، من الجمهورية العربية السورية، عن مشاركة المرأة في الواقع السوري. وبيَّنت أنَّ النساء يتبوأن مناصب متقدِّمة، مثل منصب نائبة الرئيس ويشغلن 11.6 في المائة من المقاعد البرلمانية و7 في المائة من الحقائب الوزارية، غير أنّ الحاجة إلى قياس التمكين الحقيقي للنساء لا تزال قائمة وهذا يحتاج الى تطوير مؤشرات مركبة. ونوهت بأن العمل في المجال العام محفوف بالمخاطر، وبيَّنت أنّ النساء في المعارضة يشاركن في المؤتمرات الخارجية، كمشاركتهن بنسبة 15 في المائة في محادثات جنيف، إلا أنَّ الحكومة لم تُعِدّ خطة وطنية لتنفيذ القرار 1325.

37- وفي معرض الملاحظات التي قدَّمتها المشاركات، ناقشت السيدة ميس اشنيور، من اتحاد المرأة الأردنية، موضوع البيئة والمناخ، مشيرة إلى ضرورة الربط بين قضايا المناخ والسباق إلى التسلح. فأكدت أن المجتمع المدني يجب أن يقيِّم أدواته لتحقيق التغيير في السنوات القادمة. وفي السياق نفسه، تحدثت السيدة عبير امنيمة، من ليبيا، عن مشاركة النساء في مشاريع إعادة الإعمار، مشيرة إلى أن النساء يساهمن من وراء الكواليس في مشروع ضخم لإنقاذ الساحل الشمالي. وأكدت على أن التعريفات والمصطلحات المتعلقة بالتغيُّر المناخي غير واضحة وهذا يعوق فعالية العمل المناخي.

38- وتطرقت السيدة مريم الزموري، من المغرب، إلى التحدّيات السياسية التي تواجه النساء حالياً، مشيرة إلى عدم العمل بدستور 2014 وأن الدستور الجديد تخلى عن التناصف بوجهيه الأفقي والعمودي. وأوضحت أن حقوق النساء تخضع للتجاذبات السياسية، وأن النفقة تُمنح للطفل وليس للأم وهو حق لا يؤثر على مفهوم المساواة. أما السيدة ماجدة السنوسي فقد أشارت إلى أن دخول النساء إلى البرلمان بأعداد كبيرة يُعَدُّ خطوة جيدة، لكن التوقعات بأنهن سيدافعن عن القضايا النسوية فوق قضاياهن الحزبية والوطنية غير واقعية. وأكدت على ضرورة التركيز على آليات التنفيذ والمتابعة وتحديد مؤشرات واضحة.

39- وتحدثت السيدة يسرى البراد، من المغرب، عن دور النساء خلال زلزال منطقة الحوز في أيلول/سبتمبر 2022، وأشارت إلى قضية ندرة المياه والزراعات المستهلِكة للمياه، مؤكدة على ضرورة تمكين النساء في معالجة

هذه القضايا. أما السيدة ريما نزال فقد أكدت على ضرورة التركيز على تنفيذ القرار 1325، مشيرة إلى ضعف الآليات الدولية أمام إسرائيل، وإلى ضرورة تقييمها وتحسينها لأنها غير قادرة على تنفيذ القرار تنفيذاً فعالاً. واستكملت السيدة رندة سنيورة ما تناولته زميلتها من تأكيد على الحاجة الى وقفة جدية لمراجعة دور الحكومات في سد الفجوة بين الجنسين، مشيرة إلى غياب الحقوق السياسية للنساء والرجال، وعدم وجود تضامن عربي لمواجهة التحدّيات الراهنة. وأكدت على ضرورة رفع سقف المطالب لتحقيق المناصفة في الحقوق والواجبات.

## دال- مجموعات العمل حول الأبعاد الستة

40- وفي صباح اليوم الثاني من الاستشارات الإقليمية، عملت المشاركات ضمن ست مجموعات وكان هدف العمل في كل مجموعة إجراء مناقشة بين الأعضاء لتحديد الأولويات، والعقبات، والرسائل الرئيسية التي ستسهم في رسم خارطة أكثر وضوحاً واتساقاً مما نصّ عليه منهاج عمل بيجين. ثم عرضت المشاركات نتائج عملهن من خلال العروض في الجلسة العامة.

41- في المجموعة الأولى، تناولت المشاركات التحدّيات المتعلقة بالبُعد الأول الخاص **بالتنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق**، والبُعد الثاني الخاص **بالقضاء على الفقر وتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية**، فأكدن على إحدى المشاكل الرئيسية التي تتعلق بعدم الاعتراف بالعمل غير النظامي وغياب التنظيمات النقابية. وأشرن إلى أنَّ اقتصاد الرعاية غير معترف به كجزء من الاقتصاد الوطني، وهذا يتسبب بغياب التأمينات، والضمانات الاجتماعية، وعدم مشاركة الرجال في العمل الرعائي. وفي العمل النظامي، تعاني النساء من التمييز بوجهيه الأفقي والعمودي، مثل التمييز في الأجور، وفي فرص الترقي الوظيفي، وغياب معايير العمل اللائق والآمن. أضفن أنَّ التصدّي لهذه التحدّيات يستوجب إعادة النظر في المنظومة التشريعية وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية، وتنظيم العمل غير النظامي والاعتراف به، وسن قوانين تنصّ على إجازة الأبوة، والاستثمار في الخدمات الرعائية. أضفن أنَّ المجتمع المدني ملزمٌ برفع وعي النساء بالتنظيم النقابي وتدريبهن، وزيادة وعي الرجال لتغيير الصورة النمطية، والعمل على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190. من جهة أخرى، أشارت المشاركات الى أهمية الأخذ برأي النساء من حيث أولوياتهن واحتياجاتهن في مسيرة القضاء على الفقر، وخاصة النساء الأشد فقراً وذلك عند وضع السياسات والتشريعات. كما أشرن الى أهمية إدماج نوع الجنس في الموازنات الوطنية لتكون موازنات مستجيبة لاحتياجات نوع الجنس بحيث توفر التكلفة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط التي تضمن حصول النساء، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، على الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية.

42- أما المشاركات في المجموعة الثانية فناقشن البُعد الثالث المتعلق **بالتحرُّر من العنف، والوصم، والقوالب النمطية**، حيث أكدن على أنَّ أبرز التحدّيات تشمل الثقافة السائدة، والمصالح السياسية، وتحفظات بعض الدول على الاتفاقيات الدولية، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية، وتأجيل إدماج الاتفاقيات الدولية في القوانين الداخلية، وتراجع دور المجتمع المدني، بالإضافة إلى التحدّيات الناجمة عن الإسلام السياسي، وعدم توافر البيانات والدراسات في بعض الدول.

43- وفي إطار النقاشات داخل المجموعة الثالثة حول البُعد الرابع المتعلق **بالمشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين**، تحدثت المشاركات عن تحدّيات عديدة تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة. ويتمثل التحدّي الأول في نقص القوانين المنظِّمة للعمل العام، والمشاركة السياسية، حيث أن غياب هذه القوانين أو تناقضها أو قصورها يشكِّل عائقاً كبيراً. ولذلك، يجب العمل على إقرار تشريعات تضمن مشاركة المرأة الفاعلة في الحياة السياسية، ووصولها إلى مراكز صنع القرار، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه القوانين.

44- وأما التحدّي الثاني فيتعلق بالاعتماد على نظام الكوتا لوصول النساء إلى مراكز صنع القرار. والأولوية هنا تكمن في تعديل القوانين بما يضمن المناصفة، وتحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل في الوصول إلى هذه المراكز، بالإضافة إلى تغيير الثقافة المجتمعية المتعلقة بمشاركة المرأة في الأنشطة السياسية. وأما التحدّي الآخر فيتمثل في خطاب الكراهية ضد النساء في وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، وهذا يستدعي تأهيل العاملين في مجال الإعلام على القضايا النسوية، وسنَّ قوانين تتصدّى لخطاب الكراهية ضد المرأة.

45- وأخيراً، تعاني النساء الفلسطينيات من اعتقالات تعسفية على خلفية المشاركة السياسية وإغلاق الجمعيات تحت الاحتلال. والأولوية هنا هي في رفض استخدام التمويل كسلاح ضد المؤسسات النسوية لتمرير سياسات الاحتلال. فبناء مجتمع أكثر شمولية وعدالة للجميع يصبح ممكناً بمواجهة هذه التحدّيات.

46- أما المجموعة الرابعة فتناولت البُعدين الخامس والسادس حيث يتعلق أوّلهما **بالمجتمعات المسالمة التي لا يهمَّش فيها أحد**، وهنا بيَّنت المشاركات التحدّيات الإقليمية أمام الدول التي ترزح تحت الاحتلال أو تواجه النزاعات. ومن أولويات هذه التحدّيات وقف حرب الإبادة ضد الفلسطينيين، ومدُّهم بالحماية والإغاثة الإنسانية، وإدماج النساء في المفاوضات في السودان، ومعالجة القوانين التمييزية في العراق، وتوفير الموارد لمعالجة قضايا النزوح واللجوء في مصر، ومعالجة قضايا العنف الجنسي في تونس عبر تفعيل الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، والاعتراف بأثر الحرب الأهلية ودور القبائل في الصومال، وإعداد وإقرار خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 لتعزيز السلم والأمن وحماية النساء.

47- وأما ثانيهما الذي يتعلق **بالحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها**، فقد ناقشته المشاركات في ظل السعي لتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، وحددن تحدّيات عديدة تستدعي التصدّي لها بأساليب معيّنة. فالتحدّي الأول يتمثل في هيمنة الرجال على فرص العمل في قطاعات الطاقة المتجدِّدة، وهذا يتطلب رفع كفاءة النساء وقدرتهن في مجالات إعادة التدوير والطاقة المتجدِّدة. وأما التحدّي الثاني فيتعلق بزيادة هشاشة النساء في ظل الظروف والكوارث البيئية، ويستدعي رصد الانتهاكات بما فيها تزويج القاصرات أو استغلال النساء في العمل، والتصدّي لها سريعاً، وتغيير الثقافة المجتمعية. وأما التحدّي الثالث فيتعلق بدور الاحتلال في تدمير البيئة على المستوى الدولي، وهذا يستلزم وقف التلميع الأخضر للاحتلال وفضح جرائمه. التحدّي الرابع والأخير فيتمثل في الإنفاق على التسلح، واستغلال الأسلحة والنزاعات المسلحة التي تهدم البيئة الزراعية وتُمْعِنُ في تفشي الأمراض والمشاكل الصحية، خاصة عند النساء، وبالتالي من الضروري خفض الاستثمارات في التسلح واستخدام الأسلحة. فبناء مجتمع أكثر إنصافاً واستدامة للجميع يستدعي مواجهة هذه التحدّيات.

## هاء- الأزمات ورد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين

48- وللإضاءة على بعض القضايا ذات الأثر المركزي على واقع النساء في المنطقة بشكل عام، خُصِّصت الجلسة الأخيرة من الاستشارات الإقليمية بين ممثلات المجتمع المدني لمناقشة الاحتلال الإسرائيلي وأثره على النساء والفتيات الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والنزاع في السودان وأثره على النساء والفتيات ودور المرأة في التصدّي له ومواجهة رد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أدارت هذه الجلسة السيدة ميريام صفير، وهي رئيسة المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية.

49- تناولت السيدة رندة سنيورة، من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في دولة فلسطين، حرب الإبادة التي لا تزال مستمرة في غزة ومناطق أخرى من دولة فلسطين والتي تشهد على ارتكاب إسرائيل سياسة مُمنهجة ضد الشعب الفلسطيني، وتحمُّل النساء والأطفال نتائج هذا العدوان بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث

تقع مسؤولية الرعاية على النساء اللواتي عليهن توفير الاحتياجات الرئيسية لأفراد الأسرة كالحماية، والأكل في ظل واقع لا تتوفر فيه أي من متطلبات الحياة. ولكنّ التحرك الدولي سواء على مستوى الشعوب التي تغيّرت توجُّهاتها أو على مستوى المؤسسات كمحكمة الجنايات الدولية، ومحكمة العدل الدولية هي نتائج لا يمكن التقليل من أهميتها. فقد سُمح للمرة الأولى بمساءلة ومحاكمة دولة الاحتلال التي كانت تتمتع بحماية من المساءلة والمحاسبة. وهذا الواقع يفرض النظر في استراتيجيات جديدة للعمل، وبناء تحالفات جديدة خاصة في ظل التضييق على منظمات المجتمع المدني التي ترفض أن تأخذ موقفاً من المقاومة الفلسطينية وخاصة لجهة التمويل. ولكنّ التصدّي للعدوان بشكل عام لم يكن بالمستوى المطلوب، ولم يصاحبه الدعم والمساندة المطلوبين، وهذا يطرح أيضاً تساؤلات عن مدى قدرة الخطط الوطنية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 على توفير الحماية والإغاثة الضرورين للنساء في أوقات النزاع.

50- وفي مداخلة حول أثر النزاع في السودان على النساء والفتيات ودور المرأة في التصدّي له، بيَّنت السيدة ماجدة السنوسي، وهي مستشارة في قضايا المرأة والسلام والأمن، أنَّ تصاعد الصراع والعسكرة يؤثر على أهمية وضع قضايا المساواة بين الجنسين كأولوية في منطقة الدول العربية، حيث أصبحت عمليات السلام أكثر تعقيداً، ولم يُحترم القانون الإنساني الدولي أو يُنفذ، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة الدولية بشأن حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. وأكدت المتحدثة أنّ منع العنف ضد المرأة في أثناء النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي، مسألة يلزم رصدها ومنعها، وذلك بشكل أساسي إذ بات يُستخدم كسلاح من أسلحة الحرب.

51- وبيَّنت أنَّ السودان شهد عدة حروب، إلا أن الحرب الحالية هي الأكثر عنفاً وشدة، حيث أُجبر المدنيون على الفرار من منازلهم تحت التهديد بالقتل ونزع الملكية، وتعرَّضت البنية التحتية للسرقة، وأُحرقت الموارد ودُمرت بما في ذلك الموارد والمرافق الخاصة والعامة، ومن بينها مرافق تخزين المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. ويحتاج السودان اليوم إلى عقود للتعافي من تأثير النزاع في السودان. كما اضطر النازحون داخلياً إلى الانتقال عدة مرات، إما داخل السودان أو خارجه نحو بلدان مجاورة، وقد أنتج هذا الواقع توترات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات النازحين داخلياً. وحالياً، يعاني حوالى 18 مليون شخص من الجوع، ويحتاج 15 مليون نازح إلى الرعاية الصحية الشديدة، بما في ذلك النساء الحوامل والمرضعات. وقد تعهَّد المانحون بتمويل المساعدات الإنسانية للشعب السوداني في مؤتمر باريس الإنساني الدولي من أجل السودان والبلدان المجاورة في 15 نيسان/أبريل من عام 2024، إلاّ أنهم لم يلتزموا سوى بنسبة 12 في المائة من التعهُّدات. وقد ضاعف النزاع في السودان تأثيره على واقع المرأة السودانية، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

52- على المستوى الاقتصادي، فَقَدت مئات الآلاف من النساء الفقيرات العاملات في المصانع أو الشركات الصغيرة أو الخدمات الحكومية دخلهن. كذلك، فَقَدت النساء العاملات في الخدمة المدنية والقطاعات غير النظامية وظائفهن، وافتقرن إلى الموارد اللازمة للشروع في عمل تجاري جديد أو زراعة الأراضي في المناطق الريفية. أما على المستوى الصحي، فقد تُركت النساء الفقيرات لتحمُّل مسؤولية دورهن كأمهات في ظلّ محدودية فرص الحصول على الخدمات، ومواجهة التعرُّض للاستغلال الجنسي. وإزاء استمرار تدمير المرافق الصحية، وفي غياب الخدمات الصحية، سُجِّل ارتفاع في عدد وفيات النساء اللاتي يعانين من أمراض مزمنة والحوامل بسبب نقص الرعاية الصحية، وتفاقَم هذا الواقع بفعل ارتفاع معدلات الإجهاض بسبب النقص في المعدات الصحية، ومستلزمات الرعاية والنظافة واللقاحات.

53- وللنزاع الدائر في السودان تأثيره النفسي على النساء، وخاصة الشابات، حيث وثِّقت حالات انتحار بين الشابات. وكانت الاضطرابات النفسية الناجمة عن التشرد أو فقدان أفراد الأسرة منتشرة بنسب كبيرة بين النساء والفتيات. كما كان للنزاع تأثير على الجانب الاجتماعي. فقد سُجِّلت زيادة في حالات وفاة الإناث بسبب تعرُّضهن

للعنف الجنسي، ولا سيّما الاغتصاب، في ظل تأثير الهياكل الاجتماعية الذكورية والأبوية. وأدّى واقع النزوح بحثاً عن الأمان إلى تفكيك بنية الأسرة. وإزاء هذا الواقع، ارتفع عدد المدافعات عن حقوق الإنسان والأسر التي تطلب الحصول على اللجوء السياسي. فالإتجار بالبشر، والزواج القسري، وخطاب الكراهية ضد النساء، والعنف الجنسي والعبودية، وعسكرة المرأة، وأعباء المسؤوليات الزوجية والاجتماعية للمرأة، كلها آخذة في الازدياد.

54- وأشارت السيدة السنوسي في عرضها لدراسة عن المرأة والسلام والأمن أُعِدَّت من منظور قرار مجلس الأمن 1325 واعتمدت على أصوات النساء خلال النزاع إلى أن النازحات اللاتي يسعين إلى اللجوء مع أسرهن الموسعة يعانين من التمييز، والقيود، والسيطرة، والتدخل في حياتهن الشخصية وكلها ممارسات يفرضها أفراد الأسرة. وأشارت الدراسة نفسها إلى ارتفاع في حالات الزواج القسري للأطفال داخل الأسر التي تعاني من صعوبات مادية. وأظهرت الدراسة أيضاً أن النساء معرَّضات بشدة للآثار السلبية للنزاع من النواحي القانونية والسياسية والبيئية، وكلها تنطوي على آثار جنسانية ضارة على النساء والفتيات.

55- وأكدت المتحدثة في ختام مداخلتها على الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني السودانية من أجل توثيق حالات العنف الجنسي والعنف ضد المرأة في حالات النزاع ورصدها، من غير أن تغفل عن ذكر ثغرة رئيسية من حيث توافر القدرات المحلية على تقديم الخدمات للضحايا من النساء وللمعرَّضات للإيذاء. أضافت أنَّ الحاجة تتمثَّل في تمكين الممرضات، والشبكات المجتمعية، واللجان المؤلفة من نساء وشباب، وتزويدهم بالموارد والمعدات الأساسية بحيث تستطيع هذه الجهات تقديم الاستجابات الإنسانية اللازمة.

56- ناقشت السيدة سمر محارب، في مداخلتها حول صمود النساء في العالم العربي وأهمية مشاركتهن، المحاولات المتعدِّدة للتنظيم والإصلاح على مدى العقود السابقة. فأوضحت أنَّ هذه المحاولات باءت بالفشل في معظم الأحيان، وقد أدّى هذا الواقع إلى انهيار المؤسسات، وتفاقم التسييس والعسكرة. وهذه العوامل أمعنت إلى حدّ كبير في إضعاف الأنظمة الحاكمة، وتراجع مشاركة المرأة في مجالات السياسة والحكم. كما لفتت إلى الزيادة الملحوظة التي شهدها القرن الماضي في عدد سكان المنطقة العربية، بارتفاع من 128 مليون إلى 420 مليون نسمة، مع تركّزها الشديد في البلدان الأفريقية. أضافت أنّ هذا النمو الديمغرافي قابله بروز تحدّيات جديدة مثل ارتفاع معدلات الفقر من 30 إلى 50 في المائة، وتعقُّد الظروف الصحية بتفاقُم الأمراض المزمنة وحالات ذوي الإعاقة.

57- وأشارت المتحدثة إلى أنّ السياسات الاجتماعية لم تحظَ حتى تسعينات القرن الماضي بالاهتمام الكافي، حيث كان التركيز الرئيسي على بناء الدولة. ومع ذلك، فقد بدأت الأحوال تتغيّر بعد جائحة كوفيد-19، عندما طرأت سياسات اجتماعية جديدة دعمت مؤسسات المجتمع المدني في حواره ومشاركته الفعّالة. ولكنَّ العمل الإنساني ظلَّ، رغم هذا التقدُّم، يعتمد بشكل كبير على المؤسسات الأجنبية. والمؤسسات المحلية لا تنال سوى جزءٍ ضئيل جداً من التمويل المخصَّص للمساعدات.

58- وأشارت المتحدثة إلى أنّ إصلاح الخطاب النسوي، وتوحيد جهود المجتمع المدني يُعتبران ضرورة ملحة. فنساء غزة، على سبيل المثال، يعانين من عسكرة أجسادهن وتسييسها، حيث يواجهن النزوح المتعدِّد، والاعتقال في أثناء النزوح، ومنع إرسال الفتيات إلى المدارس خوفاً من تعرُّضهن للعنف. ورغم التحدّيات كلها التي كُشِفَ عنها في غزة والضفة الغربية، لم تخلُص الجهود إلى آلية عمل مشتركة فعّالة. كذلك، لا تزال السياسات الدولية تتعامل بازدواجية مع القضايا الإنسانية، كما يظهر في الفارق بين التعامل الإعلامي مع أوكرانيا من جهة وغزة من جهة أخرى. فالقضية الفلسطينية تحتاج إلى تركيز أكبر على الحق في تقرير المصير، وعلى الدول العربية أن تدعم هذا الحق بقوة. وإن توحيد الخطاب النسوي العربي، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في دعم القضايا العادلة له الأهمية البالغة لتحقيق العدالة والسلم في المنطقة.

59- وختمت السيدة محارب بتأكيدها على أهمية دور الأمم المتحدة والدول العربية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان حقوق المرأة في المنطقة. فيجب تحقيق إصلاحات جوهرية في مجلس الأمن، ولجنة وضع المرأة، وتوحيد جهود المجتمع المدني لتحقيق تغيير حقيقي ومستدام. فلا بدّ أن تستعيد الأمم المتحدة دورها الفاعل في الوقاية من النزاعات، وتوفير الحماية الفعّالة والدعم المستدام للنساء في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

60- وفي المداخلات التي قدَّمتها المشاركات، أكدت السيدة سوزان عارف أنّ الواقع المرير الذي تعاني منه غزة يذكِّر بما واجههُ العراق، وعلى الحاجة الى التفكير مرة أخرى في توجُّه جديد للمجتمع المدني، ووضع رؤية لسياسة جديدة في المنطقة العربية تسمح باعتماد نظرة نقدية لقرار مجلس الأمن 1325 ولمدى قدرته على حماية النساء وضمان مشاركتهن. وأكدت السيدة منار عبد العزيز على أهمية استرداد السردية النسوية العربية في مواجهة الصمت الدولي، وبروز الحاجة الى عقد مؤتمر خامس للمرأة لمواجهة المؤسسات الدولية التي تؤجِّج النزاع. وشدَّدت السيدة سوسن زكزك على أنها تخشى تقسيم الخطاب النسوي، حيث لم تتضمن المداخلات مناقشة احتكار القوة على المستوى الدولي، واحتكار السلاح، واحتكار الثروة وما لذلك من تأثير على أجندة العمل النسوية. وفي معرض الرد على هذه المداخلات، عقَّبت السيدة محارب باعتبار أنّ بعض محاور قرار مجلس الأمن 1325 لا تزال غير منفَّذة، حيث ينصبّ التركيز بشكل رئيسي ضمن الأزمات المتلاحقة على العمل الإنساني والإغاثي في حين لم يتمكن المجتمع المدني حتى اليوم من المشاركة في المفاوضات.

### واو- الاختتام

61- اتفقت المجتمِعات على عدد من الرسائل وهي مدرجة في وثيقة منفصلة متوفرة على الموقع عبر شبكة الإنترنت[1].

## ثانياً- تنظيم الأعمال

### ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

62- نظَّمت الإسكوا في عمَّان، يومي 27 و28 أيار/مايو 2024، استشارات إقليمية لبعض منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدُّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، وذلك بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية ، وبالتعاون مع المركز الدنماركي للبحث والمعلومات عن الجندر والمساواة والتنوّع (كفينفو).

### باء- الافتتاح

63- رحبت السيدة سلمى النمس، وهي مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في الإسكوا، بممثلات منظمات المجتمع المدني، والأكاديميات، والخبيرات المشاركات. وأشارت إلى أن عام 2025 كان من المفترض أن يكون عاماً للاحتفاء بمرور ثلاثين عاماً على مؤتمر المرأة الرابع الذي اعتُمد فيه إعلان ومنهاج عمل بيجين، بالإضافة إلى مرور عشر سنوات على إقرار خطة وأهداف التنمية المستدامة. ولكن هذا الاجتماع

(1) حوار المجتمع المدني بشأن بيجين+30، عمّان - الأردن، 27-28 أيار/مايو 2024.

يأتي في فترة عصيبة تعاني فيها دول عديدة من النزاعات والاحتلال، وكلها أزمات تُلقي بظلالها على المنطقة بأكملها. فالنزاع في السودان يتواصل منذ أكثر من عام، ويُستخدم فيه العنف الجنسي ضد النساء كسلاح في النزاع الدائر، وتداعيات الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين قد تفاقمت لتشكِّل عائقاً أساسياً أمام جهود التنمية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، خاصة مع استمرار الحرب على غزة منذ أكثر من سبعة أشهر، وقد وصفها تقرير الإسكوا بأنها الأكثر دموية في القرن الحادي والعشرين، حيث سقط فيها ما لا يقل عن 35 ألف شهيد، 70 في المائة[2] منهم هم من الأطفال والنساء.

64- وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تُطرح تساؤلات وتحدّيات كثيرة تتعدّى قضايا المساواة بين الجنسين حتى أنها تشمل الأُطُر الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام، وهذا يؤثر على الجهود الوطنية والإقليمية التي تبذلها النساء في المنطقة من أجل تحقيق المساواة، وحماية النساء والفتيات من التمييز والعنف. ورغم هذه التحدّيات، استذكرت المتحدثة الدور الذي أدّته آلاف النساء من دول الجنوب، بمن فيهن الناشطات النسويات من المنطقة العربية، اللواتي ساهمن في الحوارات الوطنية والإقليمية التي سبقت مؤتمر بيجين في عام 1995، وساهمن في تشكيل الرؤية العالمية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وبعض هؤلاء النساء قد غادرن هذا العالم، وبعضهن يتحاورن اليوم ولا زلن يعملن لتحقيق هذه الرؤية.

65- وأكدت في كلمتها الافتتاحية على ضرورة الاستمرار في العمل على قضايا المساواة بين الجنسين، والاستفادة من الأُطُر الدولية كفرصة لتقييم الواقع، والتعرُّف على الإنجازات والتحدّيات، والبناء على الدروس المكتسبة. أضافت أنّ هذه العملية تشكِّل فرصة للتشبيك والعمل على المستويين الوطني والإقليمي لتحديد آلية العمل المستقبلي في ظل التحدّيات الحالية، مؤكدة أن العمل النسوي في المنطقة العربية لم يكن يوماً منفصلاً عن القضايا الوطنية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان، وأنّ صوت النساء يمكن أن يؤدّي دوراً أساسياً في بناء السردية الحقوقية لشعوب المنطقة العربية، وإلقاء الضوء عليها في المحافل الدولية، مع التشديد على الأثر المضاعَف الذي يترتب على النساء والفتيات.

66- وأشارت المتحدثة إلى أنّ الإنجازات المتحقِّقة في السنوات الخمس الماضية لا تزال دون مستوى الطموح، حيث الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية لا تزال الأكبر بين مناطق العالم، في ظل التفاوت بين البلدان العربية بسبب الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والتحدّيات تتفاقم في منطقة تعاني من النزاعات والاحتلال، وتداعيات جائحة كوفيد-19، والتغيُّر المناخي، والحرب في أوكرانيا.

67- وتطرقت في نهاية كلمتها الى أهداف وآليات المراجعة الدورية للتقدُّم المُحرَز في منهاج عمل بيجين باعتبارها عملية ضرورية وهامة لجميع الدول بغض النظر عن وضعها على المستويين السياسي والاقتصادي، وهي لا تنفك تتزايد ارتباطاً بالواقع الإقليمي. فهذه العملية تستدعي استمرار التشابك الإيجابي، والحوار، والشراكة مع الحكومات والآليات الوطنية للمرأة، والجهات العاملة على أجندة التنمية المستدامة، ومنظمات حقوق الإنسان، وجميع أصحاب المصلحة مثل اتحادات العمال، والنقابات، والأحزاب، والقطاع الخاص. وبيَّنت ارتباط المراجعة الإقليمية بالمراجعة العالمية التي ستعتمد على نتائج المراجعات الوطنية التي تنجزها الدول. وقد أعدّت الإسكوا، كما في الاستعراضات السابقة، برنامج عمل تشاركي شامل ومتكامل ينفَّذُ بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية من أجل دعم ومواكبة الدول في المراجعة الوطنية الدورية لمنهاج عمل بيجين. وبناءً عليها، سيُنجز إعداد التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً في المنطقة العربية.

(2) الحرب على غزة: 100 يوم الأكثر دموية في القرن الحادي والعشرين؟ كانون الأول/ديسمبر 2023.

68- وبيَّنت المتحدثة أنّ الأنشطة الإقليمية تتضمن عقد سلسلة من الأنشطة واللقاءات الإقليمية، بدءاً من ورشة عمل إقليمية للآليات الوطنية للمرأة حول المذكرة المفاهيمية لإعداد المراجعات الوطنية، وصولاً إلى سلسلة من المشاورات الإقليمية مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والبرلمانات العربية، والمنظمات العاملة مع ذوات الإعاقة والمتقدمات في السن، واليافعين واليافعات. وستُختتم المراجعة الإقليمية بمؤتمر رفيع المستوى تُعرض خلاله مخرجات المشاورات الإقليمية، وأهم نتائج التقرير الإقليمي، والإعلان العربي الذي سيُشكِّل الموقف العربي الموحّد. وسيُرفع التقرير والإعلان إلى الدورة التاسعة والستين للجنة الأمم المتحدة المعنيّة بوضع المرأة المقرَّر عقدها في آذار/مارس 2025 في نيويورك. وتقدَّمت السيدة النمس في ختام كلمتها إلى شركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية بشكرهم على التعاون المستمر، ثم شكرت الحضور على مشاركتهم.

69- وأعربت السيدة شذى عبد اللطيف، مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي في إدارة المرأة في قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، عن سعادتها بافتتاح حوار المجتمع المدني حول المراجعة الإقليمية لمنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً. فأشادت بالجهود المشتركة والتعاون المثمر بين جامعة الدول العربية والإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

70- وأكدت على أهمية اختيار الدكتور ماجد عثمان كخبير رئيسي لإعداد التقرير الإقليمي، معربة عن ثقتها في الخروج بتقرير يتميَّز بالمهنية والمصداقية، ويرصد المناطق التي تعيق مسيرة المرأة العربية، ويسلِّط الضوء على الإنجازات الأخيرة. وأشارت إلى دور المرأة الكبير في مواجهة النزاعات المسلحة ومعاناتها من العنف الجنسي. وشدَّدت على أهمية إشراك المجتمع المدني من أجل دعم الحكومات في تنفيذ مبادئ إعلان بيجين، وأهمية المشاورات الجارية لإلقاء الضوء على زوايا مختلفة، وتحقيق رؤية شاملة حول التقرير العربي. وختمت كلمتها بتقديم الشكر إلى شركاء الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، متطلعةً إلى الاستفادة من مداخلات الخبراء والخبيرات المشاركين.

71- أكدت السيدة سيمون إليس أولوتش-أولونيا، وهي المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأة والقيادة والحوكمة في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في كلمتها الافتتاحية، أنّ واقع المساواة بين الجنسين لا يزال محدوداً على المستوى الدولي بالرغم من مرور 30 سنة على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والاقتراب من عام 2030 الذي يمثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبيَّنت أنَّ استمرار الواقع على هذا المستوى من التنفيذ، يعني أنّ عدد النساء والفتيات اللواتي يرزحن تحت الفقر المدقع سيرتفع الى ما يزيد عن 340,000 مليون إمرأة، وسيسجِّل انعدام الأمن الغذائي زيادة تصل إلى 236 مليون امرأة بحلول عام 2050. فمنذ اعتماد منهاج عمل بيجين، زادت الفجوة بين النساء والرجال في المشاركة الاقتصادية. والزيادة في نسبة النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع تصل اليوم الى 50 في المائة، حيث تجاوز عدد النساء والفتيات في مناطق النزاع في السنوات الستة الأخيرة الى 614 مليون إمرأة.

72- وأكدت أن الحاجة الآن ضرورية لتحمُّل المسؤوليات، وإعادة الالتزام تجاه النساء والفتيات بكل خصوصياتهن. وإن الاستجابة الى المعايير الدولية على المستويات الدولية، والإقليمية والوطنية ودون الوطنية تحتِّم الاستجابة الى احتياجات النساء. ويجب توفير مزيد من الموارد للمدافعات عن حقوق الإنسان في ظل التحدّيات المختلفة التي تواجهها مختلف مناطق العالم، سواء لجهة النزاعات، أم من حيث التغييرات المناخية أو بروز الذكاء الاصطناعي.

73- وبيَّنت السيدة أولتش-أولونيا أن المراجعات الوطنية والإقليمية تُسهم في إعادة التأكيد على قضايا المرأة، وشحذِ الهِمم على كافة المستويات لزيادة المشاركة الفعّالة، والدفع مجدداً باتجاه مزيد من الالتزام بقضايا النساء والفتيات. وأوضحت أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعمل بالشراكة مع اللجان الإقليمية الخمس على دعم الدول في إعداد المراجعات الدورية حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأشارت إلى أنَّ هيئة الأمم المتحدة، وبصفتها السكريتاريا الخاصة بلجنة وضع المرأة، ستُعِدُّ التقرير الدولي للأمين العام بناءً على التقارير الوطنية. وسيتضمن التقرير القضايا الناشئة التي أثرت على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال الأعوام الخمسة المنصرمة. وأكدت حرص هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني ومنظمات المرأة.

74- ودعت السيدة أولتش-أولونيا في ختام حديثها الى عمل مشترك مدروس يكون الهدف منه تعزيز الإجراءات المطلوبة والإسراع في تنفيذها. فالوقت الحالي، وبالرغم من أنه يتيح الفرصة لتسجيل الإنجازات، هو أيضا وقت هام للحثّ على العمل السياسي، وتوفير الموارد لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين لكي تصبح المساواة بين الجنسين حقيقة واقعية للجميع، نساءً وفتياتٍ ورجالاً وفتياناً.

## جيم- الحضور

75- شارك في الاستشارات الإقليمية ممثلات عن منظمات المجتمع المدني في كل من الأردن، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وعن المنظمات الدولية والإقليمية المعنيّة، بالإضافة إلى خبراء وخبيرات إقليميين. يتضمن المرفق الأول قائمة المشاركين.

## دال- جدول الأعمال

76- يتضمن المرفق الثاني برنامج عمل الاستشارات الإقليمية.

## المرفق الأول(*)

## قائمة المشاركين

### ألف- المشاركات من المجتمع المدني حسب الدولة

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة سمر محارب
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
smuhareb@ardd-jo.org

السيدة ليندا الكلش
تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
linda@tamkeen-jo.org

السيدة ميس اشنيور
اتحاد المرأة الأردنية
mays@jwu.org.jo

السيدة نهى محريز
جمعية معهد تضامن النساء الأردني
nuhamuhreiz@gmail.com

مملكة البحرين

السيدة وجيهة البحارنة
جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية
wajeeha99@hotmail.com

الجمهورية التونسية

السيدة أميمة بن قليعة
AFC
benkaliaoumayma@gmail.com

السيدة ايناس الشيحاوي
الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)
ines.chihaoui1@gmail.com

السيدة هادية الحاج يوسف
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)
documentation@cawtar.org

جزر القمر

السيدة أسنا بكار
PTCFL
asna75@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيدة سوسن زكزك
sawsanzakzak@gmail.com

جمهورية السودان

السيدة ماجده عمر
مستشارة مستقلة في قضايا حقوق المرأة أثناء النزاعات المسلحة
Magomer2017@gmail.com

جمهوريه الصومال الفيدراليه

السيدة عائشة السياد
المساعدة البدوية من أجل السلام والتنمية
ashasiyad@hotmail.com

جمهورية العراق

السيدة خانم لطيف
منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة
khanim.latif@gmail.com

السيدة سوزان معروف
منظمة تمكين المرأة
suzan.aref@weoiraq.org

دولة فلسطين

السيدة تحرير أعرج
مفتاح
tahreer@miftah.org

السيدة رنده سنيوره
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
randa@wclac.org

السيدة ريما نزال
nazzalrima@gmail.com

السيدة ساما عويضة
مركز دراسات المرأة
Director@wsc-pal.org

---

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

دولة قطر

السيدة أمل المالكي
almalkiamal974@gmail.com

دولة الكويت

السيدة أميرة بهبهاني
agfa_kw66@me.com

الجمهورية اللبنانية

السيدة زويا روحانا
منظمة كفى عنف واستغلال
zoya.rouhana@kafa.org.lb

السيدة ميريام صفير
المعهد العربي للمرأة، الجامعة اللبنانية الأميركية
myriam.sfeir@lau.edu.lb

دولة ليبيا

السيدة تركية الواعر
منظمة أطوار
turkia@atwar.org.ly

السيدة عبير السنوسي
مركز وشم لدراسات المرأة في ليبيا
politique06@yahoo.fr

جمهورية مصر العربية

السيدة آيات عثمان
جنوبية حرة
actegypt2017@gmail.com

السيدة سهام علي
المؤسسة القانونية للمرأة المصرية
sali@cewla.net

السيدة عزة كامل
مركز تقنيات الاتصال المناسبة للتنمية (ACT)
actegypt2017@gmail.com

السيدة مريم مسعود
mariamadel567@gmail.com

السيدة منار عبد العزيز
مؤسسة المرأة الجديدة
manar.abd.alaziz@gmail.com

السيدة ميار مكي
mayarmekky@gmail.com

السيدة نهاد أبو القمصان
المركز المصري لحقوق المرأة (ECWR)
nehadabolkomsan@gmail.com

المملكة المغربية
السيدة أسيا مزوزي
جمعية التحدي للمساواة والمواطنة
assiyamazouzi19@gmail.com

السيدة سارة الودغيري
الجمعية الديمقراطية للمرأة المغربية (ADFM)
elouedrhirisara@gmail.com

السيدة مريم الزموري
mariamzemouri2016@gmail.com

السيدة يسرى البراد
اتحاد رابطات حقوق المرأة – FLDF
elbarrad.yousra@gmail.com

المملكة العربية السعودية

السيدة خلود التميمي
جمعية مودة
k.altamimi@mawaddah.org.sa

**باء- الجهات المنظّمة والشركاء**

الإسكوا/مجموعة العدالة الاجتماعية والسكان والتنمية الشاملة

السيدة ندى دروزه
رئيسة مركز المرأة في الإسكوا
Nada.darwazeh@un.org

السيدة سلمى النمس
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين
Salma.al-nims@un.org

الإسكوا/مجموعة العدالة الاجتماعية والسكان والتنمية الشاملة
(تابع)

السيد ماجد عثمان
خبير إقليمي
رئيس تنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام
magued.osman@baseera.com.eg

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

السيدة سيمون إليس أولوتش-أولونيا
المستشارة الإقليمية للمشاركة السياسية للمرأة والقيادة والحوكمة
simone.oluoch-olunya@unwomen.org

جامعة الدول العربية

السيدة شذى عبد اللطيف
مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي
إدارة المرأة - قطاع الشؤون الاجتماعية
Shaza.zaher@las.int

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

السيدة شذى علاونة
المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
shatha.alawneh@giz.de

KVINFO

السّيدة سيسيلي بولسن هانسن مهيار
cecilie.ph.mehyar@kvinfo.dk

السيدة كوني كارو كريستيانسن
Connie.C.Christiansen@kvinfo.dk

السيدة. إيما هولمجارد
emma.holmgaard@kvinfo.dk

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيدة مها منى
mmuna@unicef.org

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

السيدة آنالي كريستيانسن
aki@humanrights.dk

مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر

السيدة رنا قريم
rana.korayem@unwomen.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين

السيدة إيناس مرجيه
inas.margieh@unwomen.org

**المرفق الثاني**

**برنامج عمل الاستشارات الإقليمية**

| الوقت | الجلسة |
|---|---|
| | **اليوم الأول: الإثنين 27 أيار/مايو 2024** |
| 10.00–09.30 | **الجلسة الافتتاحية**<br>إدارة الجلسة: السيدة سلمى النمس، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، الإسكوا<br>• السيدة لوبا بانرجي، مديرة قسم المجتمع المدني، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.<br>• السيدة سلمى النمس، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).<br>• السيدة شذى عبد اللطيف، ممثلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. |
| 11.30–10.00 | **الجلسة الأولى: المراجعة الشاملة إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030**<br>إدارة الجلسة: *السيدة ندى دروزة، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا*<br>**متحدث رئيسي: مجالات انخراط منظمات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة في مسارات مراجعة بيجين+30**<br>السيدة لوبا بانرجي، مديرة قسم المجتمع المدني، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.<br>• استعراض لإعلان ومنهاج عمل بيجين والمراجعة الإقليمية بعد ثلاثين عاماً.<br>• *السيدة سلمى النمس، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، الإسكوا.*<br>• التقدم المحرز على واقع المرأة في المنطقة العربية منذ 2020:<br>1. عرض الاصلاحات التشريعية في المنطقة العربية من خلال منصة العدالة بين الجنسين والقانون.<br>*السيدة ندى دروزة، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا.*<br>2. عرض للتقدم المحرز في المجالات الحاسمة لمنهاج عمل بيجين.<br>*الدكتور ماجد عثمان، مستشار رئيسي لإعداد التقرير العربي الموحد حول التقدم المحرز بيجين+30.*<br>• نقاش حول دور المجتمع المدني والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين في التنفيذ والمراجعة |
| 12.00–11.30 | **استراحة قهوة** |

| الوقت | الجلسة |
|---|---|
| 14.00–12.00 | **الجلسة الثانية: التقدم المحرز عبر المجالات الحاسمة حول الأبعاد الأول، والثاني، والثالث:**<br>تناقش المداخلات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التقدم المحرز في الأبعاد الثلاثة، والتحديات التي تم مواجهتها والدروس المستفادة.<br>**حلقة النقاش الأولى**<br>1. التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق.<br>2. القضاء على الفقر، الحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية.<br>**حلقة النقاش الثانية**<br>3. التحرر من العنف، الوصم، والقوالب النمطية.<br>• النساء والفتيات في وسائل الإعلام والتكنولوجيا والعنف ضدهن.<br>• مكافحة العنف المنزلي.<br>• العنف ضد المرأة في المجال العام والسياسة. |
| 15.00–14.00 | **استراحة غداء** |
| 16.30–15.00 | **الجلسة الثالثة: التقدم المحرز عبر المجالات الحاسمة حول الأبعاد الرابع، والخامس، والسادس**<br>تناقش المداخلات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التقدم المحرز في الأبعاد الثلاثة، والتحديات التي تم مواجهتها والدروس المستفادة.<br>**حلقة النقاش الثالثة**<br>4. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين.<br>• المرأة في مناصب صنع القرار.<br>5. المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد.<br>• تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.<br>6. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها.<br>• دور المرأة في العمل المناخي. |
| **اليوم الثاني: الثلاثاء 28 أيار/مايو 2024** | |
| 10.00–9.30 | ملخص اليوم الأول |
| 12.00–10.00 | **الجلسة الرابعة: مجموعات عمل حول الأبعاد الستة**<br>6 مجموعات عمل حول الأبعاد الستة، تتناول كل مجموعة: أفضل الممارسات و التحديات وآليات العمل على مواجهتها، واقتراح الرسائل لصانعي السياسات. |
| 12.30–12.00 | **استراحة قهوة** |

| الوقت | الجلسة |
|---|---|
| 14.00–12.30 | **الجلسة الخامسة: الأزمات ورد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين**<br>**حلقة النقاش الرابعة**<br>• الاحتلال الإسرائيلي وأثره على النساء والفتيات الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الحرب على غزة.<br>• النزاع في السودان: أثره على النساء والفتيات ودور المرأة في التصدي له.<br>• مواجهة رد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الطريق إلى الأمام. |
| 15.00–14.00 | **استراحة غداء** |
| 16.30–15.00 | **الجلسة السادسة: الاختتام**<br>• ملخص للأولويات المستقبلية وتقديم تصور للشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين في تحقيق هذه الأولويات.<br>• الرسائل الموجهة لصانعي السياسات. |